خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية

Britain's Exit from the European Union: between the Stated Causes and the Atlantic Commitments

طالب الدكتوراه/ عبد الحكيم ذهبي[1,2,3]، الأستاذ/ إسماعيل دبش[1]

[1] **جامعة الجزائر 3، (الجزائر)**

[2] **مخبر البحث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3**

[3] **المؤلف المراسل:** a.dehbi@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/28 تاريخ القبول للنشر: 2020/06/01 تاريخ النشر: 2020/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد الصالح زغدي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ أحمد عناد (جامعة الوادي)

ملخّص:

تهدف الدراسة إلى توضيح الأسباب الحقيقية التي دفعت بريطانيا إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت الخلافات البريطانية الأوروبية منذ تاريخ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية سنة 1973. ولهذا فإن الأسباب المتمحورة حول أزمة اللاجئين أو الأزمة المالية التي تعيشها دول الاتحاد وعلى رأسها اليونان، ما هي إلا أسباب تم توظيفها من طرف الحكومة البريطانية من أجل الخروج من هذا الكيان وإضعافه. ولهذا فإن نتائج استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي الذي أجري في جوان 2016 دفع العديد من الباحثين إلى الاهتمام بمسألة تداعيات هذا القرار ومصير هذا الاتحاد. و لقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أبرزها، بأن بريطانيا ترى أن الانسحاب هو الخيار الوحيد لكي تستعيد سيادتها، وتحمي اقتصادها وحدودها. كما وأنها تنظر إلى الاتحاد بأنه تهديد لقوتها، فإبقاؤه منقسمً، واستخدامه لمصلحتها الخاصة في القضايا الدولية يبقى هدفها الدائم، وهي النظرة التي تتقاسمها مع الولايات المتحدة الامريكية حليفتها الدائمة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي؛ الانسحاب البريطاني؛ المجموعة الأوروبية؛ البريكست.

Abstract:

The present paper aims to clarify the real reasons that led Britain to withdraw from the European Union, where British-European disagreements started from the date of its accession to the European Community in 1973. Therefore, the reasons for the refugee crisis or the financial crisis of the States members of the EU, notably Greece, are simply those employed by the British government to get out of this entity and weaken it. Thus, the results of Brexit Referendum held in June 2016 led many researchers to pay attention to the implications of this decision and the UE's fate.

The study came to several notable conclusions: Firstly, Britain believes withdrawal is the only option for restoring its sovereignty and protecting its economy and borders. In addition, it views the EU as a threat to its strength. For Britain, to use the UE for its own benefit in international issues remains its permanent goal, the same view shared with its eternal ally, the United States of America.

Key words: *BREXIT; British Withdrawal; European Community; European Union.*

مقدّمة:

سجل التاريخ عدة محاولات لتوحيد أوروبا ابتداء من الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مروراً بإمبراطورية شارلمان في القرن العاشر ميلادي ،حيث تم توحيد مساحات شاسعة تحت إدارة صارمة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وجاءت بعدها محاولات أخرى لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار نظرا لوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، اشتملت هذه السيطرة على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية.

تعتبر أفكار المفكر الفرنسي Victor Hugo عام 1851 أولى مشاريع التوحيد السلمي لأوروبا من خلال التعاون والمساواة في العضوية لكنها لم تحض بفرصة جادة في التطبيق. لكن بعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدّة ضرورة تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى .الشيء الذي نادى به رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستون تشرشل «W Churchill» حيث طالب بإنشاء «نوع من الولايات المتحدة الأوروبية» رغم أن بلاده لم تكُن متحمسة للانضمام إلى أي كيان أوروبي موحَّد؛ فلم تشارك في مفاوضات «الجماعة الأوروبية للفحم والصُلب» في عام 1951، ولا في ما تلاها من مباحثات تأسيس «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» التي كانت تمهيدًا لتأسيس الاتحاد الأوروبي، بل أسَّست كيانًا معارضًا لها حمل اسم «اتحاد التجارة الحرة الأوروبي» في عام 1960 مع ستة دول أخرى لكن سرعان ما أكد فشله بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته بريطانيا في تلك الفترة فراحت هذه الاخيرة تسعى من أجل اللحاق بالركب الاوروبي لكن ترشحها قوبل بالرفض لمرتين سنة 1963 و1967من قبل الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديجول «Charle DEGAULLE» الذي صرح أمام نحو ألف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية: إن بريطانيا تملك "كراهية متجذرة" للكيانات الأوروبية. ووصفها بحصان طروادة لدى الولايات المتحدة الأمريكية

وحذّر من أن السماح لبريطانيا للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى تحطيم هذه الوحدة (Le premier veto du Genral Degaulle, pp. 1-2)

هناك مجموعة من التساؤلات العميقة التي تطرح نفسها وبإلحاح والتي ستمثل محاور لدراستنا هذه،

ماهي الاسباب المباشرة للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي؟

ما مدى تأثير الارتباطات الامريكية البريطانية على الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي؟

أهداف الدراسة:

إن دراسة الاتحاد الأوروبي كتنظيم دولي مركب وكدول لها أدوار متعددة في تاريخها، ولطالما في واقعها متفاوتة في ثقافتها، ومقوماتها المادية، وروابطها السياسية من خارج محيطها الجغرافي الأوروبي، يبقى من أوليات البحث في تشخيص ماهية أدوار هذه الدول داخل هذا الاتحاد كما تهدف الدراسة إلى توضيح العديد من الجوانب ذات العلاقة بتحديد حجم الوزن الدولي لبريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وطبيعة تفاعلاته السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية.

فرضيات الدراسة:

- هناك تناقض بين أهداف الاتحاد للوصول إلى شراكة أوروبية موحدة وفاعلة في مختلف المجالات من جهة، وبين مساعي الدول الأعضاء البارزة للحفاظ على سيادتها الوطنية ومصالحها القومية.
- هناك تناقض بين أهداف الاتحاد الأوروبي والسياسية الدولية البريطانية خاصة في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

منهجية الدراسة:

لقد تم توظيف في هذه الدراسة عدة مناهج منها المنهج المسح التاريخي الذي يعتمد على الخبرات السابقة والتي يتحصل عليها الباحث من المصادر التاريخية، وذلك بغية فهم الظاهرة الآتية فهما يقينيا جيدا، فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه كما يدرس التغيرات الطارئة وليس الغرض منه فهم الماضي فقط، وإنما الوقوف على أحداث الماضي، والاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل، من خلال عرضنا لمختلف العلاقات التي كانت تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر التاريخ وصولا إلى واقعنا المعيش، وكذلك تلك العلاقات التي تربط كل من أوروبا وبريطانيا، وذلك حتى يتسنى لنا استشراف مستقبلها. كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يعد من بين المناهج العلمية الأكثر شيوعا واستخداما في العلوم السياسية بصفة خاصة والعلوم الإنسانية بصفة عامة، حيث يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل والتفسير، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة، من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها، حيث يصف لنا وضع العلاقات الأمريكية البريطانية وكذا البريطانية الأوروبية، ويفسر لنا أسباب وخلفيات التعاون والصراع في ظل الظروف الدولية الراهنة.

تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى:

1- مقدمة أين تم عرض للموضوع بشكل عام

2- -2-المبحث أول وتمت فيه من خلال المطلب الأول معاينة ظروف وتاريخ انضمام بريطانيا الى الاتحاد الأوروبي وكذا أسباب قرار الخروج منه في المطلب الثاني.

3- المبحث الثاني والذي قسم إلى مطلبين الأول تم الاستعراض فيه لطبيعة وجذور العلاقات الامريكية البريطانية والثاني تمت فيه دراسة أبعاد ومجالات العلاقات الأمريكية البريطانية.

4- الخاتمة من خلالها عرض الباحث النتائج التي خلص إليها.

المبحث الأول

بريطانيا، الانضمام والخروج من الاتحاد الأوروبي

لقد كان الهدف الأول لبناء الاتحاد الاوروبي التصدي للتقلبات والحروب التي كانت تضرب المنطقة في تواريخ دورية بداية بالحرب العالمية الأولى ثم الثانية مع ما تخللهما من دمار، كانت اتفاقية الحديد والصلب التي جمعت (فرنسا -ألمانيا -بلجيكيا -إيطاليا -لكسمبورغ -هولندا) مبعثًا على إيجاد سلام دائم في المنطقة الأوروبية، ثم تم إنشاء ما يسمى بالسوق المشتركة بعد اتفاقية روما عام (1957)، واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى اتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية تجمع حتى الآن غالبية قارة أوروبا. والمسائل التي سوف تعالج فيه، تمهيد حول المبحث الأول والمسائل التي سوف تعالج فيه.

المطلب الأول: الانضمام البريطاني للاتحاد الأوروبي

شهدت مسالة ترشح بريطانيا للانضمام للاتحاد الأوروبي معارضة شرسة من طرف فرنسا بقيادة الرئيس شارل ديغول و هذا في الفترة الممتدة من 1961 إلى غاية سنة 1967 حيث تم رفض طلبها لمرتين متتاليتين في عام 1963 ثم في عام 1967. فقط في عام 1969 تم إعطاء الضوء الأخضر لمفاوضات العضوية البريطانية. وكانت حجته(ديغول) آنذاك أن بريطانيا دولة أطلسية أكثر منها أوروبية ولطالما كانت تفضل البحار المفتوحة كما وصفها بحصان طروادة لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان على المملكة المتحدة الانتظار إلى غاية ذهاب شارل ديغول من الحكم و مجيء جورج بو مبيدو حيث انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام 1973 وتم تفعيل عضويتها عام 1975، وذلك بعد إجراء استفتاء حول ما إذا كان ينبغي أن تظل المملكة المتحدة جزءًا من المجموعة الاقتصادية الأوربية. و ذلك في فترة تولي حزب العمال الحكم بقيادة هارولد ويلسن وجاءت كلمة Brexit نسبة إلى Britain و Exit أي «خروج بريطانيا» – والذي تمت من خلاله الموافقة على بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي بنسبة 67% من الأصوات. ((The UK in a Changing Europe, p. 1)

وقد بدت مشكلة بريطانيا منذ البداية أنها تريد أن تكون جزءًا من أوروبا، دون أن تكون عضوًا حقيقيًا فيها. فعندما اختار أعضاء الاتحاد الأوروبي الاشتراك في نظام موحد لتأشيرات الدخول، الشنجن، رفض البريطانيون الانضمام. وعندما تبنوا اليورو كعملةٍ موحدة لهم، اختار البريطانيون الاحتفاظ بالجنيه الاسترليني، والحفاظ على سلطة بنك انجلترا المركزي في تحديد أسعار الفائدة، وعدم الخضوع لقرارات البنك المركزي الأوروبي في تحديد سعر الفائدة في منطقة اليورو. أما في الجانب السياسي فقد لخصت رئيسة وزراء بريطانيا خلال الثمانينيات، مارجريت تاتشر M Tatcher، علاقة بريطانيا بأوروبا من خلال قول "لا" ثلاث مرات في جلسة لمجلس العموم عام 1990. كانت تاتشر معارضة شرسة لمنح بروكسل، حيث مقر المفوضية الأوروبية، أي سلطات مركزية. ولا بد الإشارة إلى أن تاريخيًا لم يكن حزب المحافظين من المؤمنين بفكرة الاندماج الكامل في أوروبا أو كياناتها السياسية مثل الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن زعيم المحافظين التاريخي وينستون تشرشل W Churchill كان من الذين يؤمنون بأن حل المشاكل الأوروبية لن يكون سوى بإقامة وحدة كاملة.

إن ما سبق، يثبت ما ذهب إليه الباحث ديريك ميكس Derek E. Mix عندما صرح بأن تاريخ المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي اتسم منذ بداية مشروع الاتحاد الأوروبي بالتناقض. فخوفاً من فقدان السيادة والنفوذ الوطني، وقفت المملكة المتحدة جانباً في الخمسينات عندما خطت الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوربي (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، وألمانيا الغربية) الخطوات الأولى للتكامل الأوروبي. ولم تنضم المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي إلا في عام 1973، بغية جني الفوائد الاقتصادية من العضوية. (Mix, 2020, p. 04).

لقد تأكد القادة البريطانيون خاصة من خلال حرب العراق 2003 والشرخ الذي حصل داخل الاتحاد الأوروبي حول مسألة الذهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أين لم تتردد بريطانيا في الالتحاق بحليفتها ضاربة عرض الحائط كل الالتزامات التي تجمعها مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية والأمنية الموحدة. تم التأكد في هذه الفترة أن المزيد من الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي قد يعرقل المملكة المتحدة في اتخاذ قراراتها على المستوى الخارجي ويمس بسيادتها التي طالما سعت للحفاظ عليها إضافة على أنها تؤثر على مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع حلفائها وخاصة منها تلك التي تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأ التململ داخل بريطانيا يزداد في القاعدة الشعبية للمحافظين تجاه المهاجرين من دول أوروبا الشرقية التي انضمت للاتحاد عام 2004 و2007. لمواجهة هذا التململ والضغط الشعبي، قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون بالتعهد بإجراء استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال تم انتخاب المحافظين للحكم عام2015. (Erlanger & caslte, 2016, p. 1) فاز الحزب المحافظ في الانتخابات التشريعية بتاريخ 07 ماي 2015. وتم التصديق على قانون تنظيم استفتاء حول مسالة مصير عضوية بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وأعلن ديفيد كاميرون أن

الاستفتاء سينظم في 23 جوان 2016، تم الاستفتاء في التاريخ المحدد له وصوت ما يقارب 52% من البريطانيين على إجراءات الخروج في حين لم يصوت إلاّ 48% على البقاء.

المطلب الثاني: الأسباب المعلنة للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

منذ بداية التسعينات وسقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا، عبّرت بريطانيا مرارا عن امتعاضها من انضمام الدول الناشئة إلى الاتحاد الأوروبي. ولأن بريطانيا ذات اقتصاد ونفوذ سياسي كبيرين، فكان يزعجها ان تتساوى مع الأعضاء الجدد في الاتحاد بالإضافة إلى أن القارة الأوروبية شهدت طوال عام 2015 سيلاً من الازمات: مشكلات مادية حادة في منطقة الأورو، واقتراب دول اعضاء من حدود الافلاس، وصول إعداد اللاجئين إلى أرقام قياسية تهدّد الاستقرار، هجمات إرهابية بثّت الفزع والخوف بين السكان الآمنين، الأمر الذي جعل وحدة القارة واتحادها في حال يرثى لها. ولأن معالجة أيٍّ من هذه المشكلات لم تبد مجدية، كثُر الحديث عن معنى وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي. وإذا أردنا تحديد أهم الأسباب التي أدت الى المطالبة بالمغادرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- مسالة السيادة:

تعتبر هذه المسالة من المشاكل العالقة منذ تاريخ انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي كما إنها تشكل نقطة التقاء بالنسبة لكل الحكومات التي مرت سوآء أ كانت محافظة أو عمالية وقد دافعت بريطانيا، عن فكرة استمرار الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، لكنها كانت دائما تعارض فكرة التكامل السياسي، حيث شجعت السوق الأوروبية المشتركة و أرادت جعل هذا الكيان ذات طابع اقتصادي تجاري بحت يحقق مصالحها ومصالح حلفائها خاصة منهم الولايات المتحدة الامريكية.

2- النفوذ الدولي:

يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية (علي، 2016، الصفحات 1-3).

3- قوة عسكرية أوروبية موحدة:

إن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة مستقلة عن المضلة الامريكية في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، ستزيد من نفقاتها كما تعرضها للتصادم مع استراتيجيات حلف الناتو.

4- التخوف البريطاني من سيطرة دول منطقة اليورو الـ (19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي:

إذ يؤكد الخبراء على أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قبل أعضائه في البداية ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعه (بوخريص، 2017، صفحة 02).

5- مسألة الهجرة:

تعتبر الهجرة سببا رئيسيا آخر فهي تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذين أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي ،فكثير من البريطانيون أمنوا بأن التدفق العالي لأعداد المهاجرين قد أضر بوظائفهم وأجورهم ونوعية حياتهم. فلقد نمت الهجرة كثيرًا في العشرين عامًا الماضية، وجزءً كبيرًا من هذا النمو كان من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ، وخاصة بعد عام 2004 وانضمام ثمانية من بلدان أوروبا الشرقية البلدان (جمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا).فبين عامي 1995 و2015، تضاعف عدد المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الذين يعيشون في المملكة المتحدة ثلاث مرات من 0.9 مليون عام 1995 إلى 3.3 مليون عام 2015. (WadsworthеJ & All, 2016, p. 35)

6- التذمر من الرسوم الأوروبية:

الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنظمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها حيث يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترلينيا يوميا..

7- الافتقار إلى الديمقراطية:

حيث يعتقد البريطانيون أنصار الخروج من الاتحاد الأوروبي أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية التي يتبناها النظام البريطاني والدليل على دالك هو تلك الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها للمفوضية الأوروبية وهي هيئة غير منتخبة ا يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية (بوخريص، 2017، صفحة 02).

إن المخاوف والأسباب التي سبق ذكرها ليست كافية للخروج من الاتحاد إذ كان يقابلها أسباب كثيرة للبقاء خاصة وأن الكثير من القادة البريطانيين مع فكرة البقاء داخل الاتحاد الأوروبي كما أن نسبة 48% لا يريدون الرحيل من القارة ورغم عودة حملة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء إلا أن رئيسة الوزراء البريطانية أكدت بأنه لا عودة إلى الوراء، قائلة «نحن لا نسعى إلى عضوية جزئية في الاتحاد الأوروبي، أو عضوية منتسبة في الاتحاد الأوروبي، أو أي شكل من الترتيبات التي تتركنا ما بين داخل وخارج الاتحاد الأوروبي. لن نسعى للتمسك ببعض أوجه العضوية حين نخرج من الاتحاد الأوروبي كلا، المملكة المتحدة سوف تخرج من الاتحاد الأوروبي. ومهمتي هي التوصل لاتفاق مناسب لبريطانيا في سعينا للخروج منه" (ا.ف.ب، 2017، صفحة 1) ، إن هذا الإصرار من قبل الساسة البريطانيين عل ضرورة الخروج من الاتحاد الأوروبي يدفعنا إلى التساؤل عن إمكانية وجود أسباب أخرى أكثر حيوية لبريطانيا وتدخل في ترتيبات جيو استراتيجية عالمية تتعدى الطموح والتصور الأوروبي.

8- الخوف من الإرهاب:

أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيبطل اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ويمنع تغلغل الإرهابيين إلى الأراضي البريطانية ومن ثم يمكن ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل".

المبحث الثاني

تأثير الارتباطات البريطانية الأطلسية على قرار الخروج (البريكسيت)

تعتبر العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أهم العلاقات الدولية التي تثير فضول الباحثين حيث إنها مميزة وخاصة ،فهي عميقة وغامضة في آن واحد، كما أنها متنوعة وشاملة، ويرجع بعض المختصين بدايتها إلى تاريخ الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سنة 1940، والذي من خلاله قدم الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية روزفلت Roosevelt خمسين مدمرة حربية، مقابل بعض نقاط الدعم على التراب البريطاني، أو على الأقل من تاريخ الخطاب المشهور لرئيس الوزراء السابق تشرشل W Churchill في مدينةMissouri" "fluton في 05 مارس 1946. وقد أكد وجود هذه العلاقة George. W .Bush أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بعد 10أيام من أحداث 11 سبتمبر 2001 قائلا "إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك صديقا حقيقيا مثل بريطانيا (Chouinard, 2004, p. 03) ، وعبر رئيس الوزراء السابق لبريطانيا Tony Blair عن هذه العلاقة من خلال خطاب له في 07 جانفي 2003 بلندن بما يلي: "نحن حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية ليس لأن هذه الأخيرة دولة قوية وعظمى، ولكن لأننا نشترك مع هذه الدولة في القيم. (Sergeant, 2003, p. 72).

المطلب الأول: جذور العلاقات الأمريكية البريطانية (العلاقة الخاصة)

يعود بعض الباحثين لتحليل أسس العلاقات الأمريكية البريطانية (العلاقة الخاصة) إلى فترة الحرب الأهلية الأمريكية، حيث إنه في السنوات التي تلت الحرب الأهلية وبالتحديد في سنة 1797 لاحظ Tallyrand وزير الخارجية الفرنسي في فترة Napoléon Bonaparte "أن الولايات المتحدة الأمريكية طورت علاقاتها التجارية مع عدوها السابق وهي بريطانيا أكثر من علاقاتها مع فرنسا، وهذا راجع إلى اشتراكهما في التقاليد واللغة. ويساند هذا الطرح Jay Sexton، أستاذ دكتور في التاريخ المعاصر بجامعة Oxford في كتاب له تحت عنوان Debtor Diplomacy: Finance and American Foreign relations in the Civil War Era 1837-1873.يوضح كيف أثرت البنوك البريطانية على سير الحرب الأهلية الأمريكية، حيث جاء في هذا الكتاب بأن نسبة 90% من المديونية الخارجية الأمريكية في هذه الفترة كانت اتجاه البنوك البريطانية، ويؤكد على أن جذور العلاقة الخاصة تعود إلى تلك الفترة (Wilson, 2007, pp. 149-151)، ولتأكيد ذلك يمكن العودة إلى النسيج السكاني آنذاك حيث قدرت نسبة السكان البيض المنحدرين من أصل بريطاني أكثر من 90%.

إنه من الضروري الاعتراف بأن الشعور المتبادل بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والناتج من تلك الارتباطات العرقية جعلت العلاقة الخاصة أكثر صلابة وأكثر عمقا، حيث إن الأمريكيين والبريطانيين يشتركون في اللغة، والقيم كالديمقراطية والقوانين المطبقة في الدولة، إلى جانب هذا يشتركان في النظام الاقتصادي المعمول به، ولا يمكن إنكار أهمية الروابط العرقية والثقافية واللغوية التي تجمع بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكدليل على ذلك جاء في مذكرات Ronald Reagan أنه: "في فترة ثماني سنين التي توليت فيها رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لهذه الأخيرة حليف وفي كبريطانيا، وهذا لم يكن نابعا بفضل علاقة الصداقة التي كانت تجمع بيني وبين Margaret Thatcher، بل كانت نابعة من الطريق الطويل الذي خاضته العلاقة الخاصة التي أساسها الاشتراك في القيم الديمقراطية، والتوجه الأنجلوسكسوني المشترك".

إنَ هذه الرؤية للعلاقات الأمريكية البريطانية لا تزال موجودة عند القادة البريطانيين وتشكل قلب السياسة الخارجية، فبالرَغم من أنَ بريطانيا حاولت أكثر فأكثر الاندماج في المشروع الأوروبي، إلاَ أنها حافظت على رؤيتها الأطلسية، وحسب رئيس الوزراء السابق Tony Blair فإنَ قوة بريطانيا تكمن في هذا الدور المنسَق بين الاتحاد الأوروبي والضفة الأخرى للأطلسي، فمن خلال شرحه للخطوط العريضة للسياسة الخارجية البريطانية أمام البرلمان في 07 جانفي 2003، أوضح الأهمية الكبرى للتحالف البريطاني الأمريكي، ويقول: "كون بريطانيا حليف للولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها لعب الدور المؤثر على السياسة الأمريكية من أجل استمرارها في توسيع المشروع المسطر في إطار أجندة الأعمال" (Sergeant, 2003, p. 72). وللوقوف امام حقيقة وجود هكذا نوع من الارتباطات لا بد من طرح السؤال التالي : هل حقيقة توجد علاقة خاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؟ وإذا كانت موجودة فعلاً فما هي مظاهرها ومختلف مجالاتها؟ سنناقش في هذا المحور جذور هذه العلاقة ثم مختلف أبعادها مجالاتها: السياسية، الاستراتيجية والاقتصادية.

المطلب الثاني: أبعاد ومجالات العلاقات الامريكية البريطانية

إن التطورات التي حدثت على الساحة الدولية، وبروز العالم ثنائي القطبية بقيادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أكد لبريطانيا حقيقة فقدانها لمكانتها العالمية، الشيء الذي دفعها إلى البحث على سبل أخرى تمكنها من الحفاظ على الأقل على دور هام ورئيسي في ميدان العلاقات الدولية، هذا ما جعلها تضع العلاقة الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في قلب سياستها الخارجية، حيث رأت في هذه العلاقة فرصة لاستمرارية نفوذها على المستوى الدولي و بالمقابل ومن أجل لعب الدور الريادي على الساحة الدولية توجب على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد حليف قوي وله خبرة واسعة خاصة في الشؤون الأوروبية، ويتضح من خلال ما سبق أن هذه العلاقة الخاصة نابعة من حساب براغماتي وعملية مساومة من أجل غاية واحدة وهي المصالح القومية.

أ- العلاقات الأمريكية البريطانية في الميدان الاقتصادي والتجاري:

تعتبر العلاقات التجارية والاقتصادية الأمريكية البريطانية من أهم العلاقات في هذا الميدان من حيث الكثافة والترابط، فحسب راي رايموند (Ray Raymond) ، تسجل العلاقات الأنجلو أمريكية تداخل غير عادي. فاليوم بريطانيا وأمريكا تستثمر أكثر من 250 مليار دولار في اقتصاديات بعضها البعض، أكثر من أي دولتين أخريين مع العالم. (Raymond, 2006, p. 08)

إن بريطانيا تحتل المرتبة الخامسة في العالم اقتصاديا، وهي أكبر سوق أوروبي للتجارة الأمريكية، حيث بلغ حجم الصادرات الأمريكية نحو بريطانيا سنة 2018 بـ 140.8 مليار دولار ، بالمقابل، بلغت واردات الولايات المتحدة من السلع والخدمات من المملكة المتحدة 122.1 مليار دولار. (Mix, 2020, p. 13).وتتركز أغلب الصادرات الأمريكية نحو بريطانيا حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطائرات، المواد الصيدلانية، وبعض المواد الزراعية (Archick k, 2007, p. 23). وتعتبر اللغة المشتركة القوانين المتطابقة ونظام الأعمال المعمول به في هذه الدول أهم العوامل التي ساعدت في تعزيز حجم هذه التبادلات والاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك فإن بريطانيا عملت كثيرا في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل تقليص الحواجز التجارية الأوروبية، وتقوية العلاقات الأوروبية الأمريكية في هذا الميدان.

إن انضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية سنة1973، والتي تطورت الآن وأصبحت تسمى بالاتحاد الأوروبي، والذي يقر بالتنقل الحر للممتلكات والخدمات، الأفراد ورؤوس الأموال بين أعضائه، يمنعها من إمضاء أي اتفاق بشكل منفرد في مجال التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالفعل إن معاهدة روما لسنة 1957 المعلنة عن إنشاء المجموعة الأوروبية، تمنع أطرافها من التحادث بطريقة انفرادية عن أي اتفاق حول التبادل الحر مع أي بلد كان.

ب- العلاقات البريطانية الأمريكية في الميدان السياسي والعسكري:

لقد وصفت العلاقات البريطانية الأمريكية في الميدان السياسي والاستراتيجي بشيء من التميز والخصوصية، حيث شكل التنسيق البريطاني الأمريكي في هذه المجالات أحد الركائز الأساسية للتعاون بين البلدين ويعود هدا أساسا إلى طبيعة الفترة التي نشأت فيها العلاقة الخاصة والتي كانت مليئة بالتهديدات، وأهمها ميدان الاستخبارات التي تعتبر النواة الصلبة للعلاقات الأمريكية البريطانية، فحسب الباحثة M.F.Chouinard هناك عدد قليل من الدول التي تتبادل المعلومات مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد بدأ هذا التعاون في قلب العلاقة الخاصة منذ 1947، حيث تم في سنة 1948، تاسيس نظام مراقبة الاتصالات الإلكترو مغناطيسية تحت اسم" Signals and Intelligence Agreement"، هذا النظام الذي سرعان ما انضمت إليه كل من كندا، أستراليا، زيلاندا الجديدة، (دول الكومنولث)، كما أن دول أخرى أعضاء في حلف الناتو وكذلك دول أخرى مثل اليابان وكوريا تلتزم بهذا الاتفاق كأطراف ثالثة، ولكن العديد من المعلومات لا يتم تقاسمها مع هذه الأخيرة . (Chouinard, 2004, p. 09) وتسهر بريطانيا في هذا المجال على مراقبة كل ما يحدث في منطقة أوروبا والشرق الأوسط، وهذا بفضل مراكز الاستماع الموجودة فوق أراضيها، وتلك الموجودة في قبرص وقد لعبت بريطانيا دورا هاما في جلب

المعلومات ودراستها، خاصة فيما يتعلق بالأفراد الفاعلة على مستوى دول هذه المنطقة، وقد استفادت بريطانيا كثيرا في هذا المجال من خبراتها التي اكتسبتها في فترة الاستعمار. وكمثال على التعاون في هذا الميدان بمكن ذكر ذلك التنسيق المعمق بين البريطانيين والأمريكيين من أجل قلب نظام الدكتور مصدق سنة 1952، حيث سجل تعاون كبير في مجال الاستخبارات إلى حد أنه تم الإفصاح عن هوية العملاء السريين لكلا البلدين واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه العملية نسبة33% من السوق البترولية في إيران (Cizel, 2003, p. 64).

بالإضافة إلى ميدان الاستخبارات فقد كان التعاون الأمريكي البريطاني في المجال النووي دائما في قلب العلاقة الخاصة، حيث أخذ هذا التعاون أبعادا رئيسية في هذه العلاقة، واعتبر بعض المحللين والمختصين في العلاقات الأنجلو سكسونية بأنه يمكن قياس العلاقة الخاصة بمدى التعاون الأمريكي البريطاني في الميدان النووي.

بدأ التعاون في المجال النووي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث شكل كل من الأمريكيين والبريطانيين فرق بحث مستقلة في هذا الميدان، وإلى غاية سنة 1943 كان الفريق البريطاني متفوقا على نظيره الأمريكي، لكن سرعان ما عاد هذا الأخير إلى الصدارة خاصة بعد أن خصصت الإدارة الأمريكية كل الموارد لإنجاح هذا المشروع، وفي سنة 1943، وبعد مفاوضات كبيرة تم دمج كلا المشروعين الأمريكي والبريطاني في مشروع واحد يقوده أفراد من كلا الفريقين، وكان مقر هذا البحث في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس السنة تم الاتفاق في كندا بين كل من Churchill وRoosevelt على إبقاء التعاون في هذا الميدان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعرف هذا الاتفاق بـ Hyde Park Agreement. (Davis, 2003, pp. 11-12)

إلى جانب وجود علاقات في مجال الاستخبارات و تطوير المشروع النووي، توجد أيضا علاقات في غاية الأهمية في مجال الصناعة الحربية بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إن المشاركة البريطانية في مجال تطوير التكنولوجيا الحربية مع الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مرتبة خاصة ومميزة عند الإدارة الأمريكية، مقارنة بتلك التي تحظى بها كل من كندا وأستراليا مثلا، حيث إن معدل التبادل التجاري في ميدان المعدات الحربية بين البلدين في غاية الأهمية، وتعتبر بريطانيا أهم زبون لأمريكا في هذا الميدان، ففي سنة 2005 خصصت 32% من مجمل ميزانيتها للدفاع إلى شراء بعض المعدات العسكرية، منها5% موجهة لشراء بعض التجهيزات العسكرية من مؤسسات أجنبية والباقي 27% من مؤسسات أمريكية.

كما تجدر الإشارة بأن العديد من الشركات البريطانية المتخصصة في الميدان العسكري متواجدة بقوة في أمريكا، وكمثال على ذلك شركة BAE System البريطانية، والتي اشترت العديد من الشركات الأمريكية سنة 2005، هذا ما جعل من الدفاع البريطاني أكبر زبون لدى الفرع الأمريكي BAE System، ويشغل هذا الفرع ما يقارب 45000 عاملا منهم 3500 من جنسية أمريكية (Cizel, 2003, p. 64).ويمكن على سبيل المثال سرد بعض الأمثلة على المعدات التي اقتنتها بريطانيا من الولايات المتحدة

الأمريكية كطائرات Apache helicopter، نظام(Air Borne Warning Control System (AWACS)) ونظام Air Borne Stand-off Radar (ASTOR). (Calingaert, 2006, p. 24)

إضافة الى هذا لابد من الإشارة الى وجود علاقة وطيدة بين هذين البلدين من خلال الحلف الأطلسي الذي يعتبر إحدى الركائز الاستراتيجية الأمنية لبريطانيا، حيث إنه يلعب دورا هاما في إبقاء بريطانيا في الصدارة العالمية، وبدونه فإن الدور الذي تلعبه بريطانيا على المستوى الدولي سينهار، إن الإبقاء على الحلف يعني الإبقاء على التواجد الأمريكي في أوروبا، هذا ما يساهم كثيرا أولا في تعزيز بريطانيا على المستوى الأوروبي خاصة مقابل ألمانيا وفرنسا، وثانيا، في التقليص في النفقات في مجال الأمن والدفاع، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المساهمين في ميزانية الحلف الأطلسي، إن الاعتقاد البريطاني الرامي للإبقاء على الحلف الأطلسي، الشيء الذي يتنافى وطموحات الاتحاد الاوروبي نبع من إيمان بريطانيا بالقوة العظمى التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل حلفائها الأوروبيين، كذلك الاستثمار الكبير الذي قامت به بريطانيا داخل الحلف، وذلك من خلال مساهماتها بالمعدات، الأجهزة، الأسلحة وإلى غير ذلك، ضف إلى رفض بريطانيا لأي مشروع قد يمس مستقبل الحلف الأطلسي الذي طالما خدم مصالحها. وفي هذا الإطار يقول Douglas Hurd وزير الدفاع البريطاني السابق إذا لم يكسر، فلا تحاول إصلاحه" "if it is not broke, don't fix it".

إن التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عميق جدا في كل الميادين: اقتصادية، عسكرية، في ميدان المخابرات وإلى غير ذلك من الميادين، كما نجد ذلك التعاون حول بعض الملفات والقضايا الدولية، وكمثال على ذلك التعاون الأمريكي البريطاني من خلال الحرب على العراق، في بداية سنة 2003، أين صرح الرئيس الأمريكي آنذاك G.W.Bush بأنه لن يسمح للرئيس العراقي صدام حسين امتلاك الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، والتي يمكن أن تمس بالأمن القومي الأمريكي، وهو مستعد للتدخل العسكري من أجل إيقاف أي نوع من المحاولات لصنع هذا النوع من الأسلحة، الشيء الذي تحقق بالفعل حيث بدأت الحرب البريطانية الأمريكية على العراق في أفريل 2003، وقد لاقت معارضة كبيرة من قبل الدول الأوروبية خاصة منها فرنسا وألمانيا لكن دون جدوى. ورغم هذه المعارضة استطاعت أمريكا تحقيق الدعم الأوروبي خاصة من قبل دول أوروبا الشرقية، وردًا على هذا الوضع ذهبت فرنسا تهدد تلك الدول، بحيث شن الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال القمة الأوروبية الطارئة في 19 فيفري 2003 هجوما لاذعا على دول أوروبا الشرقية لانحيازها للموقف الأمريكي إزاء العراق قائلا: " إنهم فوتوا فرصة جيدة للسكوت.... إنهم اتبعوا سلوكا غير مسئول وموقفا غير لائق.... إن هذه الخطوة الأخيرة التي قامت بها الدول ستؤدي إلى تعزيز شعور عدائي اتجاهها لدى الرأي العام في الدول الخمسة عشرة في الاتحاد الأوروبي" (العجي، 2003، صفحة 1)

وبعد يوم من تصريحات الرئيس الفرنسي، حذرت وزيرة الدفاع الفرنسية" ميشال اليوماري" Michelle Aliot Marie هذه الدول من أنها تعرض مشروعات انضمامها للاتحاد الأوروبي للخطر، نتيجة دعمها للولايات المتحدة الأمريكية، وقالت "اليوماري" في مؤتمر صحفي بعد لقائها بنظيرها البولوني

والألماني" إنه لمصلحة تلك الدول أقول: عليهم أن يأخذوا حذرهم، لأنه سيكون هناك رد فعل من المواطنين عند إبرامهم لاتفاقية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسيقولون إن تلك الدول لا تريد السلام داخل القارة الأوروبية. (العجي، 2003، صفحة 1).

وقد جاء موقف بريطانيا من التصريحات الفرنسية على لسان رئيس وزراء بريطانيا توني بلير"Tony BLAIR" إثر ذلك، بحيث صرح في مؤتمر صحفي بمقر رئاسة الوزراء بلندن، "إن أولئك الذين يريدون شق الصف بين أروبا وأمريكا يلعبون أخطر لعبة في السياسة الدولية التي أعرفها (العجي، 2003، صفحة 1)، كما انتقد المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية "كريس باتن" تصريحات شيراك قائلا "إن الاتحاد الأوروبي ليس حلف وارسو، وأن لهذه الدول آراءها التي يجب أن تعبر عنها" وأكد مضيفا "ضرورة تجنب طرح مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي والبرهنة على رحابة الصدر عندما لا يتفق البعض معنا . (العجي، 2003، صفحة 1)لقد كانت حرب العراق بمثابة منعطف في السياسة البريطانية اتجاه الاتحاد الأوروبي حيث تأكد للجميع انه من غير الممكن المضي قدما نحو مزيد من السياسات الموحدة في ميدان السياسة الخارجية والأمنية والتي من شأنها التنقيص من استقلالية بريطانيا في اتخاذ قرارتها على المستوى الدولي وكذا مشاركتها في رسم السياسة الدولية المسطرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

بناء على ما سبق،يظهر جليا منذ البداية بأن بريطانيا كانت دولة واقعية بامتياز، إنها تفضل المكاسب النسبية التي تحققها من خلال ارتباطها بالولايات المتحدة والاستفادة من علاقتها الخاصة بها باعتبارها حليف أمريكا الدائم، على حساب المكاسب المطلقة التي يفترض أن تحقق في إطار التعاون الأوروبي لتقاسم المكاسب. بريطانيا لم تكن تملك رؤية طموحة عن مستقبل أوروبا، فقد كان هدفها البقاء جز ء من أوربا من دون تحقيق الوحدة السياسية التكاملية. وفي هذا الإطار يذكر السير روي دينمان، أحد المسؤولين البريطانيين الكبار السابقين في اللجنة الأوروبية، في مذكراته، أن الناطق الرسمي باسم بريطانيا أكد بوضوح، في المؤتمر الذي عقد في بداية العام 1955 في مسينا، والذي عرضت فيه وجهات نظر عن تشكيل الاتحاد الأوروبي، وأمام المؤتمرين الذين اعتبروا آنذاك مهندسي مستقبل أوروبا، على ما يلي:

"إن المعاهدة المستقبلية التي تناقشونها لن تتاح لها فرصة الموافقة عليها؛ وإذا تمت الموافقة عليها فلن تتاح لها فرصة التنفيذ. وحتى إذا نفذت فسوف تكون غير مقبولة إجمالاً من قبل بريطانيا... أودعكم الآن وأتمنى لكم حظاً سعيداً." (بريجنسكي، 2000، صفحة 43)

بعد أكثر من 60 سنة تبقى هذه المقولة بصورة رئيسة ممثلة أو معبرة عن الموقف البريطاني الأساسي إزاء إقامة أوروبا الموحدة على نحو فعلي. وإن رفض بريطانيا الاشتراك في الاتحاد الاقتصادي والنقدي (المتعلق بتوحيد العملات المستعملة في عملة واحدة) عكس عدم رغبة هذه الدولة في ربط (تحديد) مصيرها بمصير أوروبا والذي ترجم في النهاية و بالتحديد في 23 جوان 2016 ،بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي نهائيا.

في الأخير، على الرغم من أن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوربي لم يكن لها علاقة مباشرة بارتباطات بريطانيا الأطلسية مع الولايات المتحدة، إلا أن الرئيس ترامب كان صريحًا في التعبير مرارًا وتكرارًا عن دعمه للبريكسيت. فقد عمد ترامب إلى تشبيه آرائه المناهضة للمؤسسات بتصويت المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الأوروبي، إذ أطلق على نفسه لقب" السيد بريكسيت (Mr .Brexit)".(جيمس بالك واخرون،2017 ، ص.06) .كما أن الرئيس ترامب يعتبر من كبار مؤيدي البريكسيت، ومؤيدي بوريس جونسون ونايجل فراج اللذان يعتبران من بين أصدقائه الشخصيين. كما أنه انتقد علنًا تعامل تيريزا ماي مع البريكسيت. في مقابل ذلك أشاد وصرح بأن بوريس جونسون "سيصبح رئيس وزراء عظيمًا". كرر الرئيس ترامب دعمه لجونسون قبل انتخابات المملكة المتحدة في ديسمبر 2019 واحتفل بفوز جونسون، وكتب على وسائل التواصل الاجتماعي أن نتيجة الانتخابات ستسمح للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالوصول إلى صفقة تجارية جديدة. (Mix, 2020, pp. 11-12)

الخاتمة:

تميزت العلاقة البريطانية -الأوروبية منذ بدايتها بتناقض المصالح والرؤى، فهناك تاريخ طويل من العداء وعدم الانسجام في المصالح والتوجهات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وبشكل أدق بين الأقطاب الفاعلة في المنظومة الأوروبية (فرنسا، ألمانيا،)، حيث لم تكن بريطانيا يوماً قوة دفع ودعم لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهو ما أكسبها لقب الشريك المعطل لعجلة التكامل كما تعتبر بريطانيا نفسها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، فضلاً عن شعورها بأن انضمامها للاتحاد الأوروبي قادها إلى التنازل عن دورها الدولي الكبير، انخراطها في أزماتٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ، في وقت حقق لها الانفصال، والابتعاد عن أوروبا، حداً أدنى من الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي الداخلي. وعليه، فإن علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي انتقائية، وتتعامل معه كوسيلة لتحقيق غايةٍ، ولم تكن غايتها بالمطلق إيجاد اتحاد أوروبي قوي ومتماسك، بقدر ما كانت تحسين قوة بريطانيا واقتصادها في العالم، وتعطيل المسار الوحدوي الأوروبي وفقا لترتيبات مسبقة تم وضعها مع حليفتها التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تلخيص لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

1- إن التصور البريطاني لفكرة الوحدة الأوروبية قائم أساسا على الجانب الاقتصادي التجاري فبريطانيا كانت دائما ترى في أوروبا فرصة للاستثمار وسوقا لمنتجاتها لا غير.

2- تعتبر مسألة السيادة في نظر البريطانيين أمر لا يمكن التنازل عنه وهي أحد أهم الأسباب الرئيسية لقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

3- تقف بريطانيا ضد فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة مستقلة عن المضلة الامريكية حيث ستتعارض أجندة هذه القوة مع استراتيجيات حلف الناتو وتعتبر هذه النقطة كذلك من أهم الأسباب الرئيسية التي دفعت بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي.

4- تعتبر بريطانيا نفسها دولة أطلسية أكثر من أوروبية ولهذا فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ولا تسمح بظهور أي منافس لها.

5- إن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف ينعكس بالضرورة سلبا على قوته السياسية وتأثيره في النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5 في المائة من سكانه، وقرابة 15 في المائة من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوةٍ عسكريةٍ ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.

مراجع المقال:

1- *Le premier veto du général de Gaulle, Available on : https://bit.ly/3bdRtmw.*

2- *Chouinard.M.F.(Juillet/2004) ."Le Royaume unis entre les etats unis et l'europe : ya t-il un future pour la relation speciale ? Universite Laval: Institut Quebecois des Hautes Etudes Internationales. Available on :*

3- *http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/hei/fichiers/mriessaimariefrancechouinard.pdf*

4- *Wilson.M.(2007). Finance and American foreign relation in the civil war era 1837-1873. business history review . Volume 81. Issue 1. Book review. Available on :https://bit.ly/2K3LAfL.*

5- *Archick.k.(2007). The united kingdom: Issues for the United States, CRS repport for congress, Congressional Research Service. Available on : https://www.hsdl.org/?view&did=477418.33333*

6- *M. Calingaert, "The Special Relationship — Economic and Business Aspects : American Perspective" ,In: Causland. J. D.M. & Stuart. D. T. (2006) . US.UK Relations at the Start of the 21st Century.U.S.A: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College. Available on : https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2006/ssi_mccausland-stuart.pdf*

7- *Emerson. M.(2016). Britain's Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave.Brussels. London: Rowman & Littlefield International, Ltd.. 2nd Revised edition.*

8- *Wadsworthe. J. and all.(2016). In:The Centre for Economic Performance.(June 2016).BREXIT 2016: Policy Analysis. London: the Centre for Economic Performance.*

9- *The UK in a Changing Europe ,When did Britain decide to join the European Union? . https://ukandeu.ac.uk/fact-figures/when-did-britain-decide-to-join-the-european-union/#*

10- *Ray Rymond ; THE U.S.-UK SPECIAL RELATIONSHIP IN HISTORICAL CONTEXT:LESSONS OF THE PAST In:Jeffrey D. McCausland &Douglas T. Stuart, U.S.-UK RELATIONS AT THE START OF THE 21st CENTURY, January 2006 at https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2006/ssi_mccausland-stuart.pdf*

11- *Annick Cizel.(décembre 2003) .Le Moyen Orient après 1945 : unilatéralismes d'empire et enjeux économiques,dans : Sanderson.C.(ed). LE Royaume-Uni et les etats unis depuis 1945 : "UNE RELATION SPECIALE" .CAHIERS CHARLES V.N°35. Available on : https://www.persee.fr/docAsPDF/cchav_0184-1025_2003_num_35_1_1366.pdf.*

12- *Richard Davis . .(décembre 2003) . Britain, the United States and the Nuclear Question : Barometer of the «Special Relationship». : Sanderson.C.(ed). LE Royaume-Uni et les etats unis depuis 1945 : "UNE RELATION SPECIALE" .CAHIERS CHARLES V.N°35. Available on : https://www.persee.fr/docAsPDF/cchav_0184-1025_2003_num_35_1_1364.pdf*

13- *Sergeant.J.C.(2/2003).'Angleterre et L'Amerique, La "relation spéciale» : anatomie d'un rapport ambigu . Hérodote, N° 109, La Découverte.Available on : https://bit.ly/3aiqchs.*

14- *Steven Erlanger and Stephen Castle.(June 21, 2016). In 'Brexit' Vote, David Cameron Faces Problem of His Own Making. https://www.nytimes.com/2016/06/22/world/europe/david-cameron-brexit-european-union.html.*

15- *Derek E. Mix ,(April 2020),The United Kingdom: Background, Brexit, and Relations with the United States, Congressional Research Service,N RL33105, https://fas.org/sgp/crs/row/RL33105.pdf.*

16- بوخريص.أ .(اكتوبر 2017). خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=50120

17- بريجنسكي.ز.(2000). رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا. ترجمة: أمل شرقي، الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع.

18- اف ب" تيريزا ماي لا عودة الى الوراء. (2017). متاح في جريدة الوسط العدد 5318 - الأربعاء 29 مارس 2017م الموافق 01 رجب 1438هـ على الموقع: http://www.alwasatnews.com/news/1225186.html

19- العجي .أ.(2003/02/20). فرنسا تهدد بعرقلة انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوربي. متاح على الموقع: https://bit.ly/3achf9k

20- علي .أ (جوان 2016). 8 اسباب دفعت البريطانيين للانفصال عن الاتحاد الأوروبي. متاح على الموقع: https://bit.ly/2V7SM0D.